الأهرام

| ٢٨ يناير ٢٠٠٤ |

الكرة فى ملعب الحكومة

عبد العزيز محمود

فجر الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب قنبلة سياسية تحت القبة حين طالب الحكومة بالرد على الاستجوابات التى قدمها نواب المعارضة والمستقلين خلال الدورة الحالية.

وحمل الدكتور سرور الحكومة مسئولية الرد على الإستجوابات التى بلغت ٤٠ استجوابا حتى الآن مؤكدا أن مجلس الشعب لايفرض قيودا على الاستجوابات.

وقال ان الحكومة يمكنها بالرد على الاستجوابات ان تحسم الجدل الدائر حاليا فى الشارع المصرى حول أسباب عدم مناقشة جميع الاستجوابات المقدمة فى مجلس الشعب.

وكان مجلس الشعب قد شهد مناقشات ساخنة حول هذه القضية للأسبوع الثانى على التوالى حيث طالبت المعارضة بتعديل القواعد المنظمة للاستجوابات باعتبارها مخالفة للدستور واللائحة.

وقال النائب المستقل ايمن نور ان القواعد التى اقرها المجلس تشكل قيودا على الاستجوابات ولاتسمح الا بمناقشة استجواب واحد كل شهر كما تحدد لكل استجواب فترة زمنية لاتتجاوز ٦٠ دقيقة.

وحذر من أن الحياة البرلمانية لم تشهد مثل هذه القيود التى تسببت فى مناقشة ١٢ استجوابا من بين ٣٥ استجوابا فى الدورة الماضية.

ودعا الى تعديل القواعد المنظمة للاستجوابات وعدم تدخل مكتب المجلس الذى يتكون اساسا من نواب الحزب الوطنى فى عملية اختيار الاستجوابات المطروحة للمناقشة.

وشدد النائب المستقل محمد خليل قويطة على أهمية تفعيل الاستجوابات خلال الدورة الحالية مؤكدا أن دور المجلس هو مناقشة الاستجوابات وليس عدم مناقشتها.

واشار الى أن القواعد المنظمة تسببت فى سقوط مجموعة مهمة من الاستجوابات التى كان يمكن أن تؤدى مناقشتها الى منع وقوع عدد من الأزمات الحالية.

وطالب النائب المستقل عبد المنعم العليمى بافساح المجال لمناقشة الاستجوابات لتمكين النواب من ممارسة دورهم الرقابى مؤكدا أن تفعيل الدور الرقابى للمجلس لايقل أهمية عن الدور التشريعى.

على الجانب الآخر أكد الدكتور أحمد فتحي سرور أن مجلس الشعب لايفرض قيودا على الاستجوابات وأن اللجنة العامة التى تضم ممثلى الأحزاب والمستقلين هى المنوطة باختيار الاستجوابات المطروحة للمناقشة وليس مكتب المجلس.

وفى مبادرة هى الأولى من نوعها حمل الدكتور سرور الحكومة مسئولية الرد على الاستجوابات التى قدمتها المعارضة فى مجلس الشعب مؤكدا أن القواعد المنظمة للاستجوابات اكتسبت مشروعيتها بموافقة المجلس عليها.

وهكذا ألقى رئيس مجلس الشعب الكرة فى ملعب الحكومة حين اعتبرها المسئول الحقيقى عن مناقشة أو عدم مناقشة الاستجوابات المطروحة فى مجلس الشعب.

وفى مبادرة سريعة اكد الدكتور محمد زكى أبو عامر وزير التنمية الادارية أن الحكومة مستعدة لمناقشة معظم الاستجوابات المقدمة خلال الدورة الحالية وأنها لاتتهرب من مناقشة اى استجواب.

وبرغم أن الوزير لم يتعهد بمناقشة كل الاستجوابات الا أن المعارضة اثارت علامة استفهام حول تصريحات الوزير باعتبارها غير ملزمة للحكومة خاصة انها جاءت فى غياب رئيس مجلس الوزراء ووزير شئون مجلسى الشعب والشورى.

وفى محاولة لدعم موقف الحكومة اكد الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة أستعداده لمناقشة الاستجواب المقدم من النائب حمدين صباحى حول مخالفات هيئة التنمية الزراعية فى أقرب جلسة مؤكدا أن الحكومة مستعدة لمناقشة الاستجوابات بالأفعال وليس بالأقوال.

وهكذا قرر المجلس مناقشة استجواب الدكتور والى على أمل أن ترد الحكومة فى وقت لاحق على القنبلة السياسية التى فجرها الدكتور سرور.

والسؤال الآن هل توافق الحكومة على مناقشة جميع الاستجوابات التى قدمتها المعارضة خلال الدورة الحالية أم تلتزم بالقواعد التى وضعها مجلس الشعب لتنظيم الاستجوابات؟!

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية